دور السياسة الاقتصادية في بعث تنويع الاقتصاديات الريعية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري 2000 – 2014

براجي صباح
طالبة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة فرحات عباس، سطيف 01، الجزائر
بريد الكتروني: brasabah12@yahoo.fr

أ.د شمام عبد الوهاب
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر
بريد الكتروني: ab_chemmam@yahoo.fr

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014* في إرساء نموذج التنمية المستدامة، وذلك من خلال التركيز على أحد محاور النقاش الهامة والمتعلق بمدى تحقيق هدف التنوع الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على تقدير معامل هيرفندال–هيرشمان المركب بالإضافة إلى تشخيص أهم مؤشرات التنمية المستدامة ضمن البعد الاقتصادي الاجتماعي والبيئي لتقدير درجة التنويع، والتحول الهيكلي لبنية الاقتصاد الجزائري في إطار ضوابط الاستدامة.

أظهرت نتائج تقدير مؤشر التنويع المركب، مدى التراجع والضعف النسبي للتنويع الاقتصادي في الجزائر على مدى الفترة 2000 -2014 ، حيث أن قيمته محصورة بين 0,40 و 0,50 ويفسر ذلك بتراجع قيمة المتغيرات المكونة لبنية المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي، حيث قدر متوسط مؤشر هيرشمان–هيرفندال لتنوع الناتج المحلي الإجمالي ضمن فترة الدراسة بحوالي 0,23. و 0,36 بالنسبة لمتغير تكوين رأس المال الثابت، أما قيمة المؤشر بالنسبة للإيرادات الحكومية فكانت محصورة بين 0,45 و0,70 ، وبيَّنَت

* سنوات مختارة

قيمة المؤشر بالنسبة لتنوع الصادرات، شدة التركز ضمن قطاع المحروقات حيث بلغ متوسط مؤشر التنويع حوالي 0,95 على مدى فترة الدراسة، أما قيمة المؤشر بالنسبة لتنوع الواردات فهي محصورة بين حد أدني 0,11 وحد أعلى 0,22 ، مما يدل على تنوع بينة الواردات (التبعية للخارج خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والرأسمالية) وضعف بينة الإنتاج المحلي. وإزاء عدم قدرة السياسة الاقتصادية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2000 و2014 على تنويع القاعدة الاقتصادية، فإن التّحول نحو التنمية المستدامة يقف أمام تحدي تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع النفط، مما يفسر ضعف مؤشرات الاستدامة.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، الاقتصاديات الريعية، التنمية المستدامة، الاقتصاد الجزائري، السياسة الاقتصادية.

Abstract:

This study aims to analyze the role of the economic policies, which adopted by Algeria as one of the rentier economies. To achieving the sustainable development. Through study the public investment programs during the period 2000 – 2014. By focusing on an important topic within this context. Which is, how Achieving the objective of economic diversification. Using the Herfindahl-Hirschman coefficient. And the diagnosis of the most important indicators of sustainable development (economic, social and environmental). To estimate and measuring the diversification degree, and analyze the structural transformation of the Algerian economy structure in the framework of sustainability controls.

The estimating results of the Herfindahl-Hirshman diversification Composite Index, revealed the weakness of economic diversification in Algeria over the period 2000 -2014, which their value sandwiched between 0.40 and 0.50. Where a composite diversification index is calculated as the mean of five simple Herfindahl- Hirshman coefficient.

The result of study revealed that the average of Herfindahl-Hirshman index for fixed capital formation variable, in the study period, was between 0.23 and 0.36. While the value of the index for government revenues was between 0.45 and 0.70. for exports within the hydrocarbon sector. the value of the index has averaged 0.95 over the study period; and the diversity of imports index estimated between 0.11 and 0.22. Which indicates the presence of diversity in imports (especially for consumer goods and capital to the outside) and weak local production structure.

Therefore, the failure of economic policy adopted in Algeria during the period 2000 and 2014, to diversify the economic base. Leads to stands the shift towards sustainable development in front of the challenge of the subordination of the oil sector of the Algerian economy, which explains the weakness of sustainability indicators.
Keywords: Economic Diversification, Rentier Economies, Sustainable Development, Algerian Economy, Economic Policies.

مقدمة:

تعد الاقتصاديات الريعية وعلى رأسها الاقتصاد الجزائري، أحد الاقتصاديات الأكثر عرضة للأزمات والانهيار الاقتصادي بسبب الخصائص التي يفرضها هيكلها القائم على القطاع الواحد (اقتصاد ريعي) والذي يكرس سمة الهشاشة والضعف الاقتصادي، في ظل اقتصاد دولي غير مستقر، حيث يرتبط فيه مسار التنمية، وما يمكن تحقيقه من أهداف اقتصادية واجتماعية... باستدامة تدفق عوائد النفط، بيد أن تدفق هذه الأخيرة يقع تحت طائلة قيد التوازن الايكولوجي، وعليه فإن تحول الاقتصاديات الريعية نحو تبني نموذج التنمية المستدامة يطرح تحديات، قد تقود إلى مساحة قد يستحيل فيها مناقشة فلسفة التنمية المستدامة ضمن دينامكية هذه الاقتصاديات المعتَمِدة على الموارد الطبيعية بصورة سرمدية(النفط).

يعتبر التنويع الاقتصادي عبر بعث السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيقه، بمثابة خارطة طريق يُعوَّل عليها في تجسيد تحول هيكلي للاقتصاديات الريعية، في إطار الالتزام بقيود الاستدامة. ضمن هذا السياق اعتمدت الجزائر روية إستراتيجية لإرساء التنمية المستدامة من خلال تنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات، باعتماد سياسة اقتصادية للفترة 2000-2014 مختلفة عن تلك القائمة على توصيات مؤسستي بريتنون وودز خلال فترة التسعينات.

1- إشكالية الدراسة: تتبلور معالم الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة، ضمن السؤال التالي:

ما دور السياسات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014 في بعث التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة ؟

2- فرضية الدراسة: الفرضية الأساسية التي قامت عليها الدراسة يمكن صياغتها تبعا لما يلي: أدت السياسة الاقتصادية المعتمدة في الجائر خلال الفترة 2000- 2014 إلى بعث التنويع الاقتصادي لإرساء التنمية المستدامة.

3- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة لبعث تقييم موضوعي حول السياسة الاقتصادية المعتمدة في الجزائر –أكثر من عشر سنوات– ومدى نجاحها في تحقيق تنويع بنية الجزائري خارج قطاع المحروقات .

4- الدراسات السابقة: استندت الدراسة في معالجة الإشكالية المطروحة على مجموعة من الدراسات السابقة، والتي نورد فيما يلي أهمها: دراسة ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو الاقتصادي السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض خلال الفترة 16 - 17 فيفري 2014. حيث تم تقدير معامل مركب للتنويع. بالإضافة إلى دراسة أثر التنويع على النمو الاقتصادي وذلك بربط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، بمعدلات نمو كل من رأس المال وقوة العمل والناتج النفطي الحقيقي، ومتغير صوري، إضافة إلى معامل التنويع الاقتصادي المركب. وقد بينت النتائج القياسية الأثر الطردي للتنويع على النمو الاقتصادي في المملكة.

I. مضمون السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014

انطلاقا من سنة 2000، وبالموازاة مع الوفرة المالية جراء انتعاش أسعار النفط في السوق الدولية حققت الجزائر زيادات سريعة في الإيرادات العامة، وتراكم احتياطات النقد الأجنبي إلى مستويات لم يسبق لها مثيل[1]، مما دفع نحو تطبيق سياسة اقتصادية قائمة على إصلاحات ذاتية لتدارك الإرث الذي خلفته سياسات اتفاق واشنطن، وقد عنونت هذه السياسة بسياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي تحاكي فلسفة الفكر الكينزي (يتم الاعتماد على رفع الإنفاق الحكومي، أو تقليص الضرائب والذي يكون عادة

[1] – Algérie, **Instrument Européen de Voisinage et de Partenariat**, Document de Stratégie 2007 – 2013 & Programme indicatif national, 2007 – 2010 , p : 14. https://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/country/enpi_csp_nip_algeria_fr.pdf

مصحوبا بعجز موازني بهدف تحريك المضاعف الكينزي،[2] وهي تعكس سياسة الإنعاش الاقتصادي لتحريك الطلب، وتحفيز النمو في حالات نقص التشغيل، حيث تعتبر الدولة عون اقتصادي فاعل في الدورة الاقتصادية، عبر أثر سياسة الإنفاق العمومي وما يقترن بها من تنشيط للطلب[3]) حيث يتم التركيز على سياسة الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية التي تتضمن استخدام أشكال مختلفة من توازن ميزانية الدولة لتحقيق أهداف معينة، يتجسد أهمها في استقرار النشاط الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد بين الأجيال، وعلى مستوى الجيل الواحد، وتعزيز مسار النمو الأمثل، وتبني الجزائر لسياسة الإنفاق الحكومي لتعزيز النمو الاقتصادي راجع إلى اعتبار هذه الأخيرة قناة مهمة لتوزيع مكاسب الموارد الكبيرة الناتجة عن قطاع النفط والغاز. وخاصة في سياق تخصيص الموارد لصالح تحسين النشاط الاقتصادي[4]، وقد ترجمت سياسة الإنعاش الاقتصادي ضمن ثلاث برامج تنموية أساسية وهي كالآتي :

I.1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004):

خصصت له ميزانية قدرت بحوالي 525 مليار دينار، يندرج هذا البرنامج ضمن برامج الإصلاح الذاتية التي اعتمدتها الجزائر من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، وهو موجه أساسا لتحسين مستويات المعيشة، وتخفيض معدلات البطالة لاسيما في المناطق الأكثر فقرا وحرمانا، وإيجاد حلول لمشكلة السكن التي تشهد تفاقما بمرور الزمن نظرا لارتفاع معدل النمو السكاني وحركة التمدن ...، إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية، النهوض بقطاع الزراعة الري، النقل، تنمية الموارد البشرية، ودعم متغيرات التنمية المحلية.[5]

---

[2]- Olivier Blanchard, Daniel Cohen, **Macroéconomie** ,4éme édition, Pearson éducation, France, 2007, p : 594 .

[3]- Gregory N. Mankiw, **Macroéconomie**, bock université, Bruxelle, 2006, p : 311.

[4]- ELYAS Salah, YAGOUB Mohamed, **Politique Budgétaire, Croissance Economique En Algérie «** 1998 - 2013 **»**, colloque international évaluation des effets des programmes d'investissement publics 2001 – 2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université setif 1- Algérie, 11 -12 Mars 2013, p : 2.

[5]- MOC, **l`Algérie construire l`avenir**, 9 janvier 2005, n° 1706, p .7:

2.I- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009):

خصصت له ميزانية قدرت بحوالي 150 مليار دولار أمريكي، حيث أُعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة، ثم دعم السكن وقطاع النقل والبنية التحتية عموما، وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز وتطوير الزراعة ودعمها، وتحلية مياه البحر، فضلا عن طرح برنامج تنمية الهضاب العليا والجنوب[6]. ويعتبر هذا البرنامج بمثابة الإطار المؤكد لتوجهات الجزائر التي تم إقرارها ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي، حيث أن تكامل البرنامجين يجسد الإستراتيجية بعيدة المدى، والتي تُلخص رؤية الجزائر في إرساء مقومات الاستثمار الاستخلافي للعوائد النفطية*.

3.I- برنامج توطيد النمو (2010 – 2014):

رصدت له ميزانية قدرت بحوالي286 مليار دولار أمريكي لدعم هندسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويشمل شقين هما: استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها، خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرائق والمياه بمبلغ 130 مليار دولار وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار، أي ما يعادل 11.534 مليار دج. وما يميز البرنامج أنه يخصص أكثر من 40 % من الموارد لتحسين التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية لإعادة بناء الاقتصاد الوطني، كما يُخصص البرنامج حوالي 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية والبنية التحتية وتحسين الخدمة العمومية. وفي إطار دعم تنمية الاقتصاد الوطني تم تخصيص أكثر من 1.000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية، وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما جُنِّد للتنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من

- Algérie, Chef du Gouvernement, Circulaire n° 05 du 14 juillet 2001, **Programme d'Appuis à la Relance Économique de** 2001 **à** 2004**.**

[6]- كمال عايشي، **التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد**، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة باتنة، الجزائر ، 2013 ، ص 13.

* لمزيد من التفصيل في مخصصات و محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 – 2009 انظر:
www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

2.000 مليار دج، أما فيما يتعلق بتشجيع إنشاء مناصب الشغل فقد رصد غلاف مالي قدره 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل. وعلى صعيد آخر خصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة، ورصد غلاف مالي قدره 379 مليار دينار لتحسين قطاع العدالة. [7]

بالتالي فالسياسة الاقتصادية المصممة خلال الفترة المشار إليها أُوكل لها مهمة تحقيق مجموعة واسعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بل وتتجاوز ذلك لتحقيق أهداف الاستقرار الأمني والسياسي، وما يعطي خصوصية للفترة المدروسة هو مواكبة الجزائر لمرحلة تحول بيئي في إطار سعيها لإرساء نموذج التنمية المستدامة.

II. مفهوم التنويع الاقتصادي وأهمته في الاقتصاديات الريعية

يشير الاقتصاد الريعي أو القائم على الريع إلى الاقتصاد الذي يتمحور أداؤه على استغلال القطاع الريعي الذي يعتمد نشاطه على استغلال الموارد الطبيعية الباطنية، مثل: المحروقات في حالة دولة الجزائر وبالتالي يشكل أداء القطاع الريعي خاصية عضوية لأداء الاقتصاد ككل[8]، أما التنويع الاقتصادي فيعرف على أنه : " توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط

[7]– بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014 .

COMMUNIQUE DU CONSEIL DES MINISTRES, PROGRAMME DE DEVELOPPEMENT QUINQUENNAL 2010-2014, 24 Mai 2010
http://www.mae.gov.dz/images/sce/programme-quinquenal.pdf

[8] – لطرش الطاهر، **حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع: محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري** الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان2013، ص 4.

على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا" [9]. والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (دخل من الاستثمار في الخارج)[10]. ولابد وأن يترافق التنويع في الفعاليات الإنتاجية مع تنويع في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج كالصادرات والواردات وإيرادات الدولة، والعمالة وإجمالي تكوين أرس المال، ومن ثم فإن التنويع يرتبط بالسياسات الاقتصادية الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي تتميز بحدة تقلب سعرها وحجمها أو تخضع لانخفاض حاد [11]. والمنطق الأساسي للتنويع الاقتصادي يستند إلى خمسة اعتبارات أساسية: وهي الاتجاهات في معدلات التبادل التجاري، تدهور شروط التجارة، وعدم الاستقرار أو تقلبات الأسعار الدولية، والذي يسبب تقلبات كبيرة في الاقتصاد الكلي في الإنتاج والتوظيف والإيرادات الحكومية والاستثمار. بالإضافة إلى اعتبار استنزاف الموارد، حيث أن استنزاف الموارد ضمن الاقتصاديات التي تعتمد عليها يثير نقاشا حول قضية الاستدامة فقاعدة المنطق الاقتصادي تتطلب البناء التعويضي لأنواع أخرى من رأس المال للحفاظ على عدم انخفاض تدفق الدخل للأجيال القادمة، دون إغفال أهمية الاستفادة من الوفورات الخارجية المرتبطة بالتصنيع، وتخفيض المخاطر من خلال توزيعها على مجموعة أوسع من الاستثمارات. [12]

---

[9] – Stephen M. Kapunda, **Diversification and Poverty Eradication in Botswana** Botswana Journal of African Studies vol. 17(2003) n^0=2, p 51.

[10]- UNITED NATIONS, NATIONS. UNIES, UNFCCC Workshop on **Economic Diversification**, FRAME Work Convention on climate change – secretariat, Teheran Islamic Republic of Iran, 18- 19 October 2003, p: 06.

[11] – ممدوح عوض الخطيب، **التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال الفترة 16 /17 فبراير، الرياض، 2014، ص ص 4 – 5.

[12]- UNITED NATIONS, NATIONS. UNIES, UNFCCC Workshop on **Economic Diversification,** Op-Cit, pp 6-7.

بالتالي فإن التنويع الاقتصادي يجسد خارطة الطريق التي يمكن أن تسترشد بها البلدان الريعية للتحول نحو التنمية المستدامة، التي تنصرف تبعا للتقرير الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية خلال سنة 1987 والمعروف بتقرير بروندتلاند Brundtland، المعنون ب "مستقبلنا المشترك" إلى أنها: " التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية، دون الحد أو تضييق قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها"[13] من خلال كسر الحلقة المفرغة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها هذه البلدان، عبر إحداث تنويع لاقتصادياتها قائم على فلسفة يتم التركيز فيها على نوع وطبيعة هذا النمو ومحركاته الرئيسية[14].

فالتنويع الاقتصادي يميل إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة، مثل: تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، من خلال فتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي تتسع لفئة واسعة من الأفراد كما أن التنويع يدفع إلى توسيع قدرة البيئة في تلبية احتياجات الأفراد عبر التحسين التكنولوجي التنظيم الاجتماعي، وتنويع مجالات الأنشطة الاقتصادية، وعدم الإفراط في استغلال مورد واحد إلى حد استنزافه وحدوث التدهور البيئي، كما يبعث التنويع قاعدة اقتصادية واسعة النطاق ذات قدرة على تأمين العدالة ضمن الجيل الواحد وبين الأجيال الحالية والمستقبلية[15]. ويعتمد التنويع الاقتصادي على طبيعة السياسات الاقتصادية التنويعية التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى إدارة المرتكزات التنويعية المتجسدة في الفوائض

[13] - John Drexhage, Deborah Murphy, **Sustainable Development From Brundtland to Rio** 2012, Paper prepared for consideration by the High Level Panel on Global Sustainability, International Institute for Sustainable Development (IISD), First meeting New York, 19 September 2010, p 6.

[14] - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الاونكتاد، تقرير أقل البلدان نمو، 2014: **النمو مع التحول الهيكلي: خطة تنمية لما بعد عام 2015**، الأمم المتحدة ، نيويورك 2014، ص ص 01، 08.

[15] - Michael Chugozie Anyaehie, Anthony Chukwudi Areji, **Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria**, Open Journal of Political Science, Open Journal of Political Science Vol.5 No.2, 2015; p 89.

المالية والموارد المتاحة[16]. ولابد من التنويه إلى أن نجاح أو فشل التنويع يعتمد على تنفيذ السياسات المناسبة قبل وقت كاف من الانخفاض في عائدات النفط وعلى الرغم من العديد من الأمثلة على الفشل إلا أن هناك عدد قليل من حالات التنويع الناجحة نسبيا مثل: (اندونيسيا ماليزيا...)[17].

III. تتبع تطور معدلات النمو وقياس التنويع الاقتصادي في إطار السياسة الاقتصادية للجزائر (2000-2014)

1.III- قياس المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014

يعتمد تقدير المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي، على حساب الوسط الحسابي لمعاملات هيرفندال لخمسة متغيرات أساسية وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت. حيث يأخذ معامل هيرفندال – هيرشمان الصيغة التالية[18]:

حيث:

N **:** عدد القطاعات الاقتصادية.

x_i **:** قيمة المتغير في القطاع i (ناتج القطاع i) .

---

[16]– عاطف لافي مرزوق، عباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي: مفهومه وإبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد الحادي والثلاثون 2014 ص 56.

[17] - Tim Callen, Reda Cherif, Fuad Hasanov, Amgad Hegazy, and Padamja Khandelwal **ECONOMIC DIVERSIFICATION IN THE GCC**, International Monetary Fund Institute for Capacity Development and Middle East and Central Asia Department ,December, 2014, p 5

[18]- Siope V. Ofa , Malcolm Spence , Simon Mevel , and Stephen Karingi , **Export Diversification and Intra-Industry Trade in Africa**, United Nations Economic Commission for Africa, 15 June 2012, p 14.

X : القيمة الاجمالية للمتغير في جميع القطاعات (الناتج المحلي الإجمالي) .

$0 \leq H \leq 1$ ، فإذا كان قمة معامل هيرشمان هيرفندال 0 فإن هناك تنوع كامل في الاقتصاد، أما إذا كانت قيمته تساوي الواحد الصحيح فإن التنوع يكون معدوما، وبالتالي الاعتماد على القطاع الواحد، وعليه فأن القيم المرتفعة لمعامل هيرشمان – هيرفندال تدل على ضعف تنوع الظاهرة المدروسة.

يتم قياس التنويع في بنية الناتج المحلي الإجمالي، من خلال دراسة بنية ومدى تنوع القطاعات الاقتصادية التي تساهم في خلق القيمة المضافة، والتي توفرت فيها الإحصائيات حول 8 قطاعات أسياسة وهي: الفلاحة، المحروقات، الأشغال العمومية، الصناعة خارج المحروقات، البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات، التجارة والخدمات، ويتضح جليا من تحليل الإحصائيات المعتمدة هيمنة قطاع المحروقات ضمن هيكل الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر، لتبقى مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى ضعيفة مقارنة مع حجم الاستثمارات المخصصة، فضلا عن أنها تعتمد في زيادة نسبة مساهمتها في خلق القيمة المضافة على قطاع المحروقات، وما يزيد من ضعف تنوع بينة الناتج المحلي الإجمالي هو ضعف مساهمة القطاع الخاص التي لا تتجاوز44 % في ظل سيطرة القطاع العام، وقد تم الحصول على النتائج المتعلقة بمعامل هيرشمان- هيرفندال لتنوع الناتج المحلي الإجمالي، والتي انحصرت بين 0,14 و 0,32 بما يدلل على وجود تنوع مقبول إلى حد معين، إلا أن القيم المنخفضة للمؤشر لا تدل على تحسن في قيمته، وإنما هي ناتجة عن تراجع العوائد النفطية جراء انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية.

أما التنويع في بنية وهيكل صادرات الدول الريعية فيعتبر من أهم المحاور التي تسعى هذه الدول لتجسيده وعلى رأسها الجزائر، وذلك لتقليص التبعية للقطاع الواحد، من جهة وللتقليل من حدة تقلبات أسعار النفط على الأداء الكلي لاقتصادياتها من جهة أخرى، فالتنويع في بنية الناتج المحلي الإجمالي عادة ما يعتبر مضللا في عملية التحليل، حيث أن الأداء في القطاعات والأنشطة الاقتصادية يعتمد على مخصصات السياسة الانفاقية التي تمول بواسطة العوائد النفطية، وبالتالي لابد من قياس مدى تنوع بينة الصادرات الجزائرية، حيث تراوحت قيمة المؤشر للفترة 2000-2014 بين أدني قيمة 0,93 وأعلى قيمة

0,96 وهي تقترب من الواحد الصحيح، مما يدل على انخفاض التنوع في بنية الصادرات للاقتصاد الجزائري، فمقارنة تغير بنية الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1993 – 2003 يشير إلى عدم وجود تطور في بنية الصادرات، وقد استمرت نفس الوضعية للفترة 2005 – 2014 إذ تراوحت قيمة مؤشر تنويع الصادرات بين 0,58 و0,743 [19]، حيث يصنف الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تركزا وأقلها تنوعا (استحوذ قطاع المحروقات على حصة قدرها 94,54 % من الصادرات خلال سنة 2015). [20]

تتأتى أهمية دراسة بنية تنوع الواردات للاقتصاد الجزائري، من كونها عنصر أساسي في عملية التنويع الاقتصادي، ذلك أنه يمكن الاستدلال من خلالها عن التطورات، والتغيرات المتعلقة ببنية وهيكل الإنتاج للاقتصاد الوطني فيما يتعلق بالمنتجات التي يتمتع فيها الاقتصاد الوطني بميزة تنافسية، في إطار المفاضلة بين تكاليف الإنتاج وأسعار تلك المنتجات في حال الحصول عليها من العالم الخارجي. وقد تم الاعتماد على مؤشر هيرفندال للاستدلال على مدى تطور تنوع الواردات للاقتصاد الجزائري على مدى الفترة 2000 – 2014، حيث لوحظ انحصار قيمة المؤشر المتذبذبة بين أدنى قيمة 0,11 وأعلى قيمة 0,22 وهو ما يشير إلى عدم وجود تغيرات واضحة في تنويع الواردات، ويدل على عدم وجود إستراتيجية واضحة في الجزائر لإحلال الواردات وإعادة هيكلة بنية الإنتاج، وعلى الرغم من أن قيمة المؤشر تدل على وجود تنوع مقبول، إلا أن تحليل بنية الواردات يبين وجود مجموعات أساسية تستحوذ على الوزن النسبي الأعلى، تتمثل في التجهيزات الصناعية بنسبة 32,37 % والمواد نصف المصنعة بنسبة 21,94 % والتي يوجه القسم الأكبر منها نحو قطاع المحروقات ثم السلع الغذائية، والسلعة الاستهلاكية بنسبة 18,78 % و 17,65 % على التوالي وذلك في سنة 2014. حيث تشير تغيرات مؤشرات التركز والتنوع إلى ارتفاع تركز

[19] – UNCTAD, **Manuel Statistiques de la CNUCED**, NATIONS UNIE, New York et Genève (2005, 2014, 2015)

[20] – www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur (08/09/2016) .

الواردات وتراجع تنوعها ضمن هيكل التجارة العالمية، حيث بلغ مؤشر التركز 0.077 أما مؤشر التنوع فقد بلغ 0,427 وذلك سنة 2014.

على الرغم من الأهمية التي تحتكم عليها العوائد النفطية في تنشيط وزيادة حجم الاستثمارات المستهدفة ضمن عملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، إلا أن إقامة التحليل في إطار ضوابط التنمية المستدامة يطرح العديد من التعقيدات، عبر طرح المشكلة البيئية وتكلفتها عبر الزمن، والتي يمكن أن تكون خطيرة جدا في حال عدم توفر بيئة الحكم الراشد، وسيادة ثقافة الريع، مما يجعل التدهور الاقتصادي والهشاشة الاجتماعية، من أبرز نتائج السياسة الانفاقية للعوائد المحققة. وتتجلى هذه الإشكالية بصورة واضحة في الاقتصاد الجزائري الذي تسيطر فيه الإيرادات النفطية بأكثر من 70 % من إجمالي الإيرادات وهو ما يفسر تراجع التنويع في بنية الإيرادات، حيث انحصرت قيمة مؤشر التنويع للإيرادات على مدى فترة الدراسة بين أدنى قيمة 0,45 وأعلى قيمة للمؤشر 0,70 .

على الرغم من تطور حجم الاستثمارات في الجزائر على مدى الفترة 2000 – 2014 بفضل السياسة الاقتصادية المعتمدة، إلا أن بنية هذه الاستثمارات لم تشهد تطور مهم، حيث تميزت بتركز شديد في قطاعي الطاقة والبناء والأشغال العمومية، وما يصاحب ذلك من اختلال على مستوى تنوع اليد العاملة وتوزيع فرص العمل من الناحية القطاعية والجغرافية، وبالتالي الانتقال إلى طرح مشكلة أعمق تتمثل في مشكلة البطالة وسوء توزيع الدخل، وعلى الرغم من أن معامل هيشرمان هيرفندال لتنوع إجمالي تكوين رأسمال المال الثابت يبين وجود مستوى تنويع مقبول، حيث تراوحت قيمته بين 0,27 و 0,42 خلال الفترة 2000 – 2014 ، إلا أن هذا لا يمنع أن هناك استقرار في تركيبة وبنية الاستثمار، كما أن أداء هذه الاستثمارات يعتمد على عوائد النفط.

أظهرت النتائج، تراجع وانخفاض التنويع الاقتصادي في الجزائر على مدى الفترة المدروسة (تراوحت قيمة مؤشر هيرشمان – هيرفندال لمؤشر لتنويع الاقتصادي المركب بين 0,40 – 0,50)، حيث أن دراسة (Berthelemy and Soderling 2001) أشارت إلى أنه رغم ضخامة الجهود، إلا أن النتائج مخيبة

للآمال في الجزائر، ذلك أن هناك استثمارات ضخمة يتم دعمها عن طريق عوائد النفط، إلا أنه لم يكن هناك نتائج حقيقية فيما يخص التنويع، حيث أن اتجاه الاستثمارات يتقرر بموجب مرسوم حكومي بدلا من العقلانية الاقتصادية .[21] مما يقودنا إلى إطلاق نتيجة مفادها هيمنة القطاع النفطي.

IV. مؤشرات الاستدامة في سياق السياسات الاقتصادية لتنويع الاقتصاد الجزائري (2000-2014)

ضمن سياق تحول الجزائر نحو إرساء نموذج التنمية المستدامة، فإن السياسات الاقتصادية المصممة يناط بها أن تحقق التنويع الاقتصادي، مع الاستجابة للحدود البيئية، وما يقتضيه التوازن الإيكولوجي.

1.IV- تطور أهم المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة خلال الفترة (2000- 2014): تشكل مؤشرات الاستدامة البيئية جزءا مهما من مؤشرات التنمية المستدامة، حيث يمكن من خلالها مراقبة الوضع البيئي، لضمان استمرارية عملية التنمية، دون تجاوز حدود التوازن الايكولوجي.

1.1.IV- تطور انبعاث الغازات الدفيئة (غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2): يشمل رصد تطورات هذا المؤشر (تطور انبعاث غاز CO_2) دراسة ظاهرة التغير المناخي وثقب الأوزون، نوعية الهواء، وتأثير ذلك على صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي ويمكن استعراض تطوره في الجزائر من خلال الشكل رقم 01.

فعلى الرغم من مصادقة الجزائر على الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ عام 1993، والتزامها بالحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، إلا أن تتبع تطور انبعاث غاز CO_2 على مدى الفترة 2000 – 2011 يظهر الاتجاه التصاعدي للانبعاث، والذي سيستمر اتجاهه التصاعدي تبعا للسيناريوهات المتوقعة، جراء الاعتماد الكبير على قطاع الطاقة. فارتفاع نسبة إهلاك مصادر الطاقة معبر عنها كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي في الجزائر، وعلى الرغم من الانخفاض المسجل انطلاقا من سنة 2006 إلا

[21] – UNITED NATIONS , NATIONS. UNIES, **UNFCCC Workshop on Economic Diversification,** Op-Cit, p12.

أنها تشكل نسبة مهمة من الدخل القومي الإجمالي، ذلك أن معدل النمو الاقتصادي المحقق يعتمد بصورة أساسية على عوائد المصادر الطاقوية التي يتم إهلاكها، وبالتالي فالمسألة المطروحة تتعلق بمدى استدامة معدلات النمو المحققة، سواء بالنسبة لقطاع الطاقة، أو خارج قطاع الطاقة، وكذلك بحجم التكاليف البيئية والاجتماعية على مستوى الجيل الحالي والأجيال المستقبلية.

الشكل رقم: (01): تطور انبعاث غاز CO_2(كيلو طن) في الجزائر خلال الفترة 2000- 2011

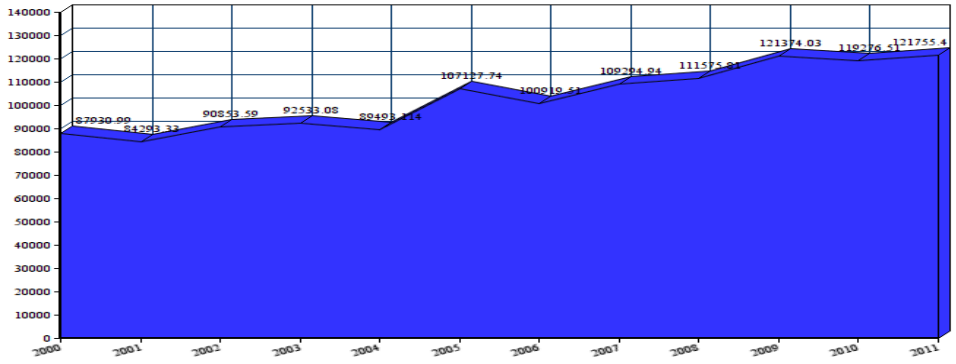

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المعطيات المتاحة ضمن قواعد البيانات:

http://www.sesrtcic.org
http://data.albankaldawli.org

2.1.IV- مؤشرات التدهور البيئي وتعرض الموارد للطبيعية للاستنزاف: يمكن الاستدلال على مدى تعرض الموارد الطبيعية للنفاذ أو الاستنزاف من خلال استعراض جملة من المقاييس التي تعكس حجم التدهور وأثاره السلبية على المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولاسيما الآثار **السلبية** على معدل النمو الاقتصادي المحقق وكيفية تحققه ومدى استدامته، ويستعرض الشكل الموالي جملة من مؤشرات التدهور البيئي كنسبة من إجمالي الدخل القومي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014

الشكل رقم (02): التدهور في الموارد الطبيعية كنسبة من إجمالي الدخل القومي 2000- 2014

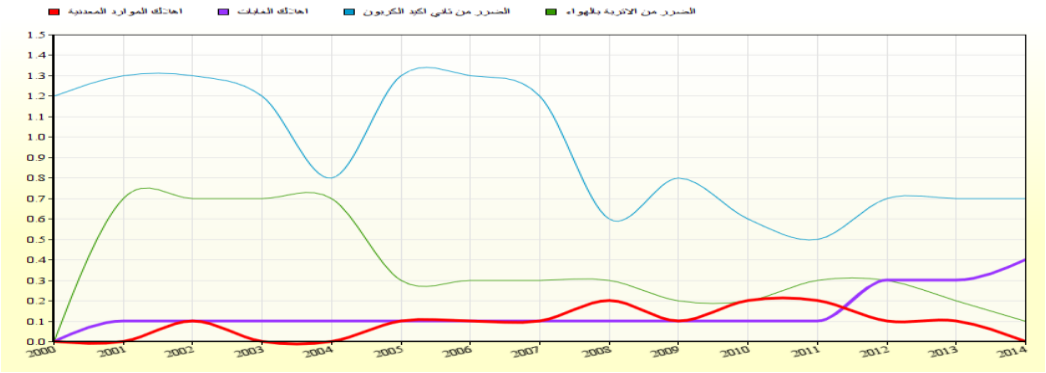

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المعطيات الواردة في التقارير على مدى الفترة 2000-2016 :

The little green data book , 2000 -2016.

يتضح جليا من خلال الشكل أن الضرر المترتب من ثاني أكسيد الكربون (بلغ نصيب الفرد من ثاني أكسيد الكربون المنبعث حوالي 3,2 طن سنة 2011[22]) يشكل أعلى نسبة مقارنة مع الأضرار الأخرى الناتجة مثلا عن إهلاك الغابات (قدرت نسبة السكان الذين يعيشون على الأراضي المتدهورة 28.8 % لسنة 2010[23].

2.IV- تطور أهم المؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر (2000- 2014):

سيتم فيما يلي الاقتصار على مؤشر التنمية البشرية المركب والمعدل لتشخيص التقدم المحرز في الجانب الاجتماعي.

الجدول رقم (01): تطور مؤشر التنمية البشرية (HDI) في الجزائر خلال الفترة 2000– 2014

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
HDI	0.574	0.596	0.640	0.687	0.725	0.730	0.732	0.734	0.736

Source: http://hdr.undp.org/en/data(20/09/2016)

[22]- http://hdr.undp.org/en/data (20/09/2016)

[23] - Dimension: **Environmental sustainability** : http://hdr.undp.org/en/indicators/44706# (20/09/2016)

إن القراءة الأولية لمؤشر التنمية البشرية في الجزائر تظهر الوضعية الجيدة التي تنعكس من خلال تطور قيم المؤشر على مدى الفترة المدروسة، والتي تعتبر مقبولة إذا ما قورنت بنظيرتها في بقية دول العالم إلا أن عمق التحليل يشير إلى إشكالية كبرى تتعلق بمدى تحقق الاستدامة الاجتماعية في الجزائر فعلا حيث أن القيم المرتفعة لمؤشر التنمية البشرية مسنودة بسياسة الإنفاق العام التوسعية، لاسيما النفقات الاجتماعية والتي تيم تمويلها عن طريق عوائد النفط، وتجاوزا لأثر المزاحمة، فإن هناك نوع من الإرباك في تحقيق التنمية المستدامة عبر تشوه العلاقة بين تحقيق الرفاه البشري عبر الزمن، والاستدامة البيئية.

3.IV- أبرز مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة خلال الفترة 2000 – 2014

وُجِّهت السياسة الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر انطلاقا من سنة 2000 على تدارك الوضع الاجتماعي، عبر خفض معدلات البطالة المتزايدة، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وذلك بتنشيط الطلب الكلي من خلال برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة وهو ما يظهر جليا من خلال مربع كالدور للاقتصاد الجزائري على مدى الفترة 2001 – 2014، وقد بلغ معدل التضخم المقاس بمؤشر الأسعار عند الاستهلاك أعلى مستوياته حوالي 8,89 % في سنة 2012، إلا أنه عرف تراجعا سريعا ليبلغ 3,3 % سنة 2013 خاصة بعد تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية الذي بلغ 3,18 % وهي أضعف وتيرة منذ سنة 2006 وقد استمر انخفاض معدل التضخم إلى غاية سنة 2014 ليعاود الارتفاع بحلول سنة 2015 إذ بلغت نسبته 4،2 % .

كما استمرت الجزائر في تركيز إستراتيجيتها لاستيعاب مشكلة تزايد معدلات البطالة،حيث انخفض معدل البطالة إلى أدنى مستوياته خلال سنة 2013 بنسبة 9,8 % مقابل 11 % سنة 2012، إلا أنه عاد ليرتفع سنة 2014 ليبلغ 10,6 % وحوالي 11،2 % خلال سبتمبر2015،[24] ذلك أن السياسة

[24]– النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2015.
http://www.ons.dz/IMG/pdf/emplar0915.pdf (20/09/2016)

الاقتصادية المعتمدة تركز على تخفيض البطالة من خلال التوسع في الإنفاق العام وبعث المشاريع الاستثمارية ذات الكثافة العمالية، التي عادة ما تتركز في قطاع البناء الخدمات النقل...، مما يجعل مناصب الشغل المستحدثة مؤقتة. كما أن معدلات النمو المحققة وعلى الرغم من أنها شهدت تحسنا بطئ سنة 2012 بحوالي 3,3 % مدفوعا بزيادة الطلب إذ بلغ النمو خارج قطاع المحروقات حوالي 7,1 % في حين تراجع نمو قطاع المحروقات بحوالي 3,4 % ورغم التراجع الذي شهده النمو الاقتصادي سنة 2013 إلا أنه عاد ليشهد انتعاشا بطيئا سنة 2014 بحوالي 3,8 % و 3,9 % سنة 2015 [25].

ويبقى معدل النمو المحقق على مدى الفترة المدروسة لا يتجاوز الحدود 3 % - 4 % ضمن وتيرة متذبذبة على الرغم من أهمية البرامج والأغلفة المالية التي رصدت لرفع معدلات النمو المحققة. من جهة أخرى فإن معدلات النمو المحققة وذات الوتيرة المتذبذبة، ناتجة في الحقيقة عن تراكم العوائد الريعية الناجمة عن استنزاف رأس المال الطبيعي النادر دون أن تكون هناك قيمة مضافة، خاصة في ظل عدم مرونة وضعف الجهاز الإنتاجي.

كما يتضح من خلال مربع كالدور للفترات المدروسة أن الاقتصاد الجزائري تمتع بتحقق الاستقرار المالي الخارجي القوي على مدى الفترة 2003 – 2008 وذلك بفضل تراكم الصرف الأجنبي انطلاقا من سنة 2001 وهو ما مكن من تجاوز الصدمة الخارجية المتمثلة في الأزمة الاقتصادية العالمية 2008، إلا أن تراجع الأداء لميزان المدفوعات كان واضحا سنة 2013 نتيجة للارتفاع الكبير لفاتورة الواردات بالتزامن مع تراجع صادرات النفط، وتواصل هذا التراجع، ليسجل عجزا خلال سنتي 2014 و2015، وهو ما يترجم هشاشة التوازن المحقق لميزان المدفوعات الجزائري، وتزداد هذه الهشاشة خطورة في ظل خضوع أسواق النفط في الفترة الراهنة انطلاقا من سنة 2014 لسيناريوهات تنبئ بتقلبات حادة ومنحى عام نحو الانخفاض لأسعار النفط.

[25] – www.albankaldawli.org/ar/country/algeria

تتعلق مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بمدى استجابة التنمية الاقتصادية للتوازنات البيئية على المدى البعيد، وضمن هذا السياق تم اعتماد العديد من المؤشرات،كنسبة تدوير النفايات وإعادة استخدامها، كثافة استخدام الطاقة...وباعتبار التداخل بين المؤشرات الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، واستنادا لما تم طرحه فيما سبق، فإنه سيتم في هذا العنصر من الدراسة الاقتصار على تحليل وضعية مؤشر نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي. فالتحكم في حجم الدين العام وأعبائه، يجنب الدولة مجموعة الآثار السلبية، لاسيما في الحالات التي لا يتمتع فيها الدين بالاستدامة، وفي إطار تتبع تطور الدين العام نجد أنه شهد موجهة من التراجع بنسب قياسية خاصة بعد سنة 2000، بفضل انتعاش أسعار النفط وزيادة العوائد النفطية والدور الاستراتيجي الذي لعبة صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق التوازنات المالية حيث تراجعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 68,6 % سنة 2000 إلى 3,2 % سنة 2010، إلا أن هذا لم يمنع من ارتفاع هذه النسبة سنة 2012 إلى 10 % والتي على الرغم من عودتها إلى الانخفاض خلال سنتي 2013 و 2014 بنسبة 8,3 % و 8,7% على التوالي.

غير أن توقعات صندوق النقد الدولي، في ظل الصدمة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري تشير إلى ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 13% سنة 2015، و15,9 % سنة 2016، [26] وهو ما يجعل الاستقرار المالي المحقق على مدى الفترات السابقة استقرار هاشا يُمكن أن يتطور فيه هيكل الدين العام على نحو ترتفع فيه نسب المخاطرة، التي تمهد لانهيار اقتصادي تتراجع فيه مستويات النمو، فيما لو اسمرت أسعار النفط في التراجع، كما تمهد لتأزم الوضع الاجتماعي وخروج الجزائر من الحلقة المفرغة للاستدانة لا يكون إلا بتنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات.[27]

[26] - FMI, Statistical Appendix, 2014.
- Banque D'Algérie (2014), Evolution Economique et monétaire En Algérie.

[27] - سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري: محاولتان من أجل التنمية : 1962 – 1989، 1990- 2005**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث القاهرة ، 2013، ص247.

خاتمة:

اكتست السياسة الاقتصادية التي اعتمدها الجزائر أهمية بالغة، في إطار تموقعها ضمن الإصلاحات الذاتية لتدارك هشاشة الإرث الاجتماعي، والاقتصادي، وقد صممت هذه السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية ضمن رؤية تهدف إلى تنويع الاقتصاد الجزائري، وتقليص انحصار بنيته ضمن قطاع المحروقات تلك الوضعية التي تجعله على خط المواجهة أمام إشكاليتين رئيسيتين، وهما: مخاطر الصدمات الخارجية في ظل هشاشة التوازنات الداخلية والخارجية المحققة تحت قيد أسعار النفط في الأسواق الدولية، والتي أصبحت تتحدد ضمن سيناريوهات خارج ميكانيزم السوق (الصدمة الأخير 2014 جسدت خطرا حقيقا بالنسبة للاقتصاد الجزائري وبرهنت على ضعف وفشل السياسات الاقتصادية المعتمدة خلال الفترة السابقة)، بالإضافة إل تحدي الانخراط في مشروع الشراكة العالمي لإرساء التنمية المستدامة، وما يطرحه هذا التوجه من مكاسب ومخاطر عميقة جراء ما تتضمنه فلسفة التنمية المستدامة، وما يتسم به الاقتصاد الجزائري من خصائص باعتباره اقتصاد ريعي قائم على استنزاف الموارد الأولية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

بناءا على تحليل كل من نتائج المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي هيرشمان هيرفندال الذي كانت قيمته أقرب إلى الواحد الصحيح على المدى الفترة المدروسة، وتحليل جملة من مؤشرات التنمية المستدامة ذات الارتباط المباشر بموضوع الدراسة، فإن تنويع القاعدة الاقتصادية الذي اعتبرته السياسة الاقتصادية المصممة هدفاً استراتيجيا لا يزال بعيد المنال، حيث أن الصادرات النفطية تستحوذ على الوزن النسبي الأعلى من الصادرات السلعية،كما أن الإيرادات الحكومية تعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية. وعلى الرغم من أهمية البرامج والأغلفة المالية الموجهة لتنشيط ديناميكية قطاعات اقتصادية واعدة كالزراعة والصناعة والسياحة، إلا أن هذه القطاعات لم تتخلص من التبعية العضوية لأداء القطاع النفطي، بما يرفع من استقلالية أدائها في خلق القيمة المضافة للمساهمة في زيادة درجة تنويع الاقتصاد الجزائري مما يجعل السياسات الاقتصادية المصممة ولاسيما السياسة المالية والنقدية تصمم ضمن سيناريو مدى تدفق عوائد النفط، بعيدا عن الكفاءة والفعالية الاقتصادية.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014 .

2. سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري: محاولتان من أجل التنمية : 1962 – 1989، 1990– 2005**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث القاهرة، مصر، 2013.

3. عاطف لافي مرزوق، عباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد الحادي و الثلاثون، 2014.

4. كمال عايشي، **التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد**، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2013.

5. لطرش الطاهر، **حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع: محاولة تحليل أثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري** الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان 2013.

6. محمد الحسن الخليفة، **تجربة الدول الإفريقية جنوب الصحراء في استغلال عائدات النفط**، مجلة المصرفي، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي، العدد الرابع و الأربعون، يونيو،2007.

7. ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال الفترة 16 /17 فبراير ، الرياض، السعودية، 2014.

8. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، تقرير أقل البلدان نمو، 2014: **النمو مع التحول الهيكلي: خطة تنمية لما بعد عام 2015**، الأمم المتحدة ، نيويورك، 2014.

9. النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2015.

مراجع باللغة الأجنبية:

10. Gregory N. Mankiw, **Macroéconomie** , boek université, Bruxelle, 2006.

11. Banque D'Algérie (2014), Evolution Economique et monétaire En Algérie.

12. .ELYAS Salah , YAGOUB Mohamed, **Politique Budgétaire, Croissance Economique En Algérie « 1998 - 2013 »**, colloque international evaluation des effets des programmes d'investissement publics 2001 – 2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'nvestissement et la croissance économique, université setif 1- algerie, 11 -12 Mars 2013.

13. Algérie, Chef du Gouvernement, Circulaire n° 05 du 14 juillet 2001, **Programme d'Appuis à la Relance Économique de 2001 à 2004 .**

14. Algérie, Instrument Européen de Voisinage et de Partenariat, Document de Stratégie 2007 – 2013 & Programme indicatif national 2007–2010 .
https://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/country/enpi_csp_nip_algeria_fr.pdf

15. Antonia Lütteken and Konrad Hagedorn _Concepts and Issues of Sustainability in Countries in Transition _An Institutional Concept of Sustainability as a Basis for the Network_ Department of Agricultural Economics and Social Sciences, Humboldt University of Berlin, ftp://ftp.fao.org/seur/New_SEUR/ceesa/concept.htm

16. Dimension: Environmental sustainabilit :
http://hdr.undp.org/en/indicators/44706#

17. FMI, Statistical Appendix 2014.

18. http://data.albankaldawli.org

19. http://hdr.undp.org/en/data

20. http://www.sesrtcic.org
21. John Drexhage, Deborah Murphy_ **Sustainable Development From Brundtland to Rio 2012**_ Paper prepared for consideration by the High Level Panel on Global Sustainability, International Institute for Sustainable Development (IISD), First meeting, New York, 19 september 2010.
22. MOC, l`Algérie construire l`avenir, 9 janvier 2005, n° 1706.
23. Olivier Blanchard, Daniel Cohen, **Macroéconomie** ,4éme édition, Pearson éducation, France, 2007.
24. Siope V. Ofa , Malcolm Spence , Simon Mevel , and Stephen Karingi , **Export Diversification and Intra-Industry Trade in Africa**, United Nations Economic Commission for Africa, 15 June 2012.
25. Stephen M. Kapunda, **Diversification and Poverty Eradication in Botswana**, Botswana Journal of African Studies vol. 17(2003) n^0=2.
26. The little green data book
27. Tim Callen, Reda Cherif, Fuad Hasanov, Amgad Hegazy, and Padamja Khandelwal , **ECONOMIC DIVERSIFICATION IN THE GCC**, International Monetary Fund, Institute for Capacity Development and Middle East and Central Asia Department December, 2014.
28. UNITED NATIONS, NATIONS. UNIES, UNFCCC Workshop on **Economic Diversification**, FRAME Work Convention on climate change – secretariat, Teheran, Islamic Republic of Iran, 18- 19 October 2003.
29. www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur (08/09/2016).

قائمة الملاحق

السنوات	معامل هيرشمان هيرفندال لتنوع الصادرات	مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع الايرادات الحكومية	مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع تكوين راسمال الثابت	مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع الناتج المحلي الاجمالي	مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع لتنوع الواردات
2000	0,95571929	0,66945602	0,42915237	0,25806801	0,17871432
2001	0,94613799	0,5584191	0,40812394	0,20260472	0,175747
2002	0,93805156	0,48226828	0,43617824	0,18888023	0,19139315
2003	0,95640335	0,56640388	0,39289875	0,21959683	0,18788359
2004	0,96113754	0,5887856	0,36857474	0,24099922	0,20521014
2005	0,96844537	0,66003405	0,32407223	0,31696073	0,22552576
2006	0,96523491	0,6678393	0,35131187	0,32745049	0,21778124
2007	0,96464033	0,65302441	0,31011824	0,30375105	0,1669232
2008	0,96099894	0,69355529	0,27738863	0,33673494	0,18198235
2009	0,96229209	0,5250295	0,2741987	0,17338792	0,21719839
2010	0,95731154	0,52852237	0,315245	0,22086053	0,21088007
2011	0,95525842	0,55918297	0,31699953	0,25133567	0,17362298
2012	0,95426777	0,5264133	0,31426307	0,23254055	0,11123847
2013	0,95062035	0,47336972	0,31090289	0,17863604	0,12593536
2014	0,93497138	0,44551752	0,32159449	0,14918396	0,15136406

المصدر: تم الاعتماد في حساب مؤشر هيرشمان هيرفندان للمتغيرات ضمن هيكل المؤشر المركب على العلاقة المقدمة ضمن الدراسة ،و بناءا على البيانات الواردة ضمن : تقارير بنك الجزائر، بيانات المديرية العامة للجمارك

< http://www.douane.gov.dz > < http://www.bank-of-algeria.dz>

< http://www.ons.dz>